أرشيف "النهار" أونلاين
ذاكرة لبنان والعالم العربي منذ العام 1933 | إضغط هنا | clickhere
An-Nahar archives online
Memory of Lebanon & the Arab World since 1933

NAHAR POST
حوادث القضاء و القدر
"النهار"
السبت ١٠ كانون الاول ٢٠٠٥

"لجنة أهالي المخطوفين" تطالب بتحقيق في اسرائيل وسوريا وأرشيف الميليشيات

طالبت "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" "باجراء تحقيق في اسرائيل وسوريا، والاطلاع على ارشيف كل الميليشيات التي شاركت في الحرب اللبنانية، لكشف مصير المخطوفين والمفقودين".

عقدت اللجنة مؤتمرا صحافيا بعنوان "من حقنا ان نعرف كل الحقيقة" في نقابة الصحافة امس، في اليوم العالمي لحقوق الانسان، شارك فيه مقرر لجنة حقوق الانسان النيابية النائب غسان مخيبر، المحامي إيلي بيطار ممثلا النائب العماد ميشال عون ، وممثل "سوليد" غازي عاد وأهالي مفقودين واعلاميون.

بعد كلمة لفؤاد الحركة ممثلا نقيب الصحافة، أذاعت السيدة وداد حلواني باسم اللجنة بيانا طالب "بالتحقيق في اسرائيل وسوريا، وبتسلم أرشيفات كل الميليشيات". وقالت: "ما يجري من عقود هو عملية إخفاء قسري لأناس، وقد حان الاوان لنعرف أين هم. من حقنا ان نعرف. نتمنى ان يكون احباؤنا أحياء، ونحن نناضل. لكن الحقيقة المرة هي ايضا ان بعض الذين نبحث عنهم يرقدون هنالك. ان كل من يرقدون هنالك هم ابناء لنا. والعظام التي انتشلت هي كلها عظام تشهد لبلاغة مأساة قضيتنا".

اضاف البيان: "ان نبش المقابر الجماعية الاولى في لبنان سمح للناس للمرة الاولى بأن يتبينوا بعيونهم وقلوبهم حجم مأساة قضية المفقودين. وللمرة الاولى باتت مأساة الضحية في عيون الناس وقلوبهم اكبر بكثير من الخطابات السياسية والهالات البراقة التي يحوط بها ارباب الحرب والسياسة انفسهم، عل الناس ينسون ما ارُتكب".

وشدد على "ضرورة التضامن بيننا ومع الناس، اولا لانها لحظة حداد عميقة، وثانيا لأنها لحظة أمل في بدء ايلاء هذه القضية ما تستحق من اولوية لدى الناس والدولة، وثالثاً لأنها لحظة الحقيقة التي ننتظرها منذ عقود والتي يتوجسها الفاعلون ايضا من عقود".

وتلاها النائب مخيبر بكلمة اكد فيها التضامن مع أهالي المخطوفين، مشددا على ان "القضية قضيتنا والشعب متضامن معكم. أنتم اليوم تصرخون، بل ان الجثث هي التي تسأل ماذا يمكن ان نفعل. ان المشكلة كانت مخبأة في التراب، وصرختكم تجبرنا على العمل للوصول الى الحق والعدالة".

وأعلن أن "لجنة حقوق الانسان النيابية تعقد الثلثاء المقبل جلسة في حضور ممثلين لهيئات حقوق الانسان واللجنة الدولية للصليب الاحمر من أجل البحث في موضوع المقابر الجماعية". ودعا الى ان "ينال كل مجرم عقابه وتتحقق مطالب أهالي المفقودين، وان يتم التكامل والعمل بين الطوائف والمجموعات السياسية للتوصل الى مصالحة حقيقية وليس الى مصالحة كاذبة".

كذلك تكلم نعمة جمعة باسم "الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان" فطالب "بعدم تجهيل الفاعل ومعرفة مصير كل الضحايا". وناشد الدولة أن "تضع يدها على هذا الملف، فلا تضع يدها على المقابر الجماعية بالمفرق، بل تتحمل مسؤوليتها في هذا المجال".

وعرض عدد من الاهالي قضية اختفاء أولادهم وأقربائهم، مطالبين بتوسيع التحرك والاعتصام أمام مقر مجلس النواب.

لجنة الدفاع عن الحريات

على صعيد آخر، رأت "لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية" في بيان اصدرته في المناسبة نفسها أن "من حقها على النظام السوري، بعد اكتشاف المقابر الجماعية في اليرزة وعنجر، الحصول على جواب شاف ونهائي عن مصير الأسرى والمعتقلين اللبنانيين".

واذ تمنت على المنظمات الدولية ان "تهب الى العمل على الافراج عن المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية من دون قيد أو شرط"، رأت ان على السلطات اللبنانية اقفال موضوع المخطوفين والمفقودين عبر اصدار تقرير نهائي حول مصير هؤلاء، وان تسترشد بتقرير اللجنة الحكومية التي شكلت ابان حكومة الرئيس سليم الحص الاخيرة والذي فصل هذا الموضوع تفصيلا دقيقا".

ورقة لورشة عمل

من جهة اخرى، اعد "مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب" و"لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية" ورقة لورشة عمل تنعقد اليوم في مجلس النواب لوضع خطة وطنية لحقوق الانسان. ودَعَوا فيها الى "توقيع لبنان كل الاتفاقات المتعلقة بحقوق الانسان، وخصوصا نظام روما(المحكمة الجنائية الدولية)، وتضامن المجتمع المدني في قضية الافراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية كشف مصير المفقودين هناك وتسليم جثامين الشهداء، وايلاء قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية مزيدا من الجدية في المتابعة، وخصوصا اننا نحمل الحكومة مسؤولية التلكوء في انهاء هذه القضية". واذ اكدا "التضامن مع لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين"، اعتبرا ان "لا مصالحة وطنية حقيقية من دون إنصاف الضحايا وكشف مصير المفقودين".

وطالبا "بتشكيل لجنة رسمية اهلية للكشف عن مختلف المقابر الجماعية ، سواء ابان الاحتلال الاسرائيلي او الهيمنة السورية، ومساءلة مختلف قادة الحرب الأهلية (...)".